سلسلة (كان) النظمية في كتاب سيبويه

أ.م.د. عبد الباقي عبد السلام الخزرجي م.د. وئام يوسف ناصر

م.د. ميثم رشيد حميد

الملخص

إنّ أَظهَرَ وجه للتراث العربي يقتضي بحث هذا التراث بعامة، والحركة اللغوية المبكرة بخاصة. ومثل هذا البحث، ما يزال ملحاً وقائماً، على الرغم مما بذله العلماء في إنمائه. ولعلّ استمرار البحث الأكاديمي في هذا التراث اللساني العربي الضخم، هو دليل على عراقةٍ وقوةٍ في جذوره وفروعه. وبحثنا هذا جاء في أنفس كتاب فيه، وتحديداً في بنية جملة (كان) التي شغلت صفحات مهمة من فكر سيبويه النحوي. وقد بدا واضحاً من خلال الاستقراء العام، أن باب (كان) فيه مايميزه عن باقي أبواب (الكتاب). وهذا التفرد أثّر في بناء جملته، وميزها بخواص قائمة بذاتها، كما بينها هذا البحث.

Abstract

The highest face of the Arabic heritage requires researching this heritage with a general, and linguistic movement is particularly. Such a research is still necessary, although scientists have made an effort to clarify it. Perhaps the continued academic search in this linguistics heritage is a guide on the originality of its roots, and its branches. Our research came in the most valuable book on this heritage, and we chose the sentence (kana) that had occupied important pages in sibweeh's grammar, and it becomes clear through general

induction, that the (kana) section has what distinguishes it from the other sections of the book. This distinction has an impact on structure of his sentence, and made it unique in its properties.

توطئة

السلسلة النظمية بين التراث والمعاصرة

حين تبدو الجملة جامعة لمقولات تحدث فيها، يكون هذا الوصف الافتراضي، مجسداً لأهم الأنساق اللغوية المنظمة تنظيماً فائقاً؛ فالمقولة: صنف يتدرج وجوده، فهو لا يظهر فجأة، متناسباً بحركة ظهوره مع مدركاتنا، ومفتقراً كسائر الموجودات إلى خواص فاعلة. وحسناً ما فعلته الثقافة العربية، فقد اختزلت هذه الأطوار بما سمي بـ (النظم). وما استجد بعد ذلك في الدرس المعاصر، هو تفعيل لهذا النظم في ما سمي بـ (السلسلة النظمية)، وظهر هذا المصطلح عند تشومسكي، في مراحل نظريته الأولى، فأساس المكون النحوي نظام من القوانين، وسلاسل أساسية محدودة، ودليل نظمي أساسي، فالسلسلة الأساسية هي الجملة، والدليل النظمي هو البنية السطحية والعميقة في الوقت نفسه، وفرضيته المبسطة أظهرت أن السلسلة النظمية تعمل عمل الأصناف، وتسمى هذه السلسة باسم ذلك العمل، فمن المستحيل فصل الصنف عن وظيفته[١].

إن الصنف النحوي يؤسس أطواراً تبنى على مقولات ثابتة، وهذه الفرضية جعلت تشومسكي يذهب إلى أنّ كل علاقة صنفية ستحتوي على طرف أساسي لا يتغير بحسب تغير وظيفة الصنف النحوي، فالفاعل في الإنكليزية: هو كل اسم وقع أولا في الجملة، وصنفه الأساسي (عبارة اسمية) مقتطفة من علاقة (ع أ ، ج)، وكل هذه الأطراف عرضة للتغيير ما عدا (ج).[٢] فمفهوم (ج) لا يتغير لأنه ليس جزءاً من علاقة ناشئة بين طرفين أو أكثر، وإنما اقترن وجوده بالسلسلة النظمية نفسها.

وبعد هذا التحديد الاولي صار هنالك فارق بين السلسلة النظمية، وبين العلاقة الصنفية الناشئة من ترابط الصنف بوظيفته. فمن العلاقة الثانية يمكن أن نعين وظائف وليس مقولات للفاعل، والمفعول، والصفة، والجار.... الخ. أما ما يندرج تحت السلسلة النظمية، فسيكون مختلفاً، من نحو مفهوم التعدي واللزوم، ومفهوم

الكينونة في جملة (كان)، والفاعلية والمفعولية، والظرفية، وكل هذه لا تفارق مبدأ السلسلة النظمية، ولها القابلية الذاتية على زج نفسها بوصفها مقولات ــ بحسب تشومسكي ــ عاملة بين الصنف ووظيفته.

وفي التراث العربي، لم يكن الفارق بين (السلسلة) و (والعلاقة) غائباً، ففي مطلع كتاب سيبويه، نجد مراقبة شديدة لعمل سلاسل نحوية، لم تلتفت لعلاقة وظيفية وتترك أخرى، بل كان الأمر مركزاً على حركة خطية، جعلها سيبويه نظماً معرفية متسلسلة، ومهيمنة على الوقائع الوظيفية ودلالاتها. ودليل ذلك قوله (هذا باب المسند والمسند إليه) ويقصد بهما بحسب د.(غالب، وحسن)[٣] المبني والمبني عليه. ومثله تقسيم سيبويه الفعل بين سلسلتين، في قوله: قد ذهب بمنزلة قد كان منه ذهاب. وإذا قلت ضرب عبدُ اللهِ لم يستبن أنّ المفعول ريدٌ أو عمرو، ولا يدل على صنف كما أنّ ذهبَ قد دلّ على صنف، وهو الذهاب"[٤]. وفي المثالين دليل قاطع على أنّ السلاسل النظمية أعم من الأصناف ووظيفتها.

وبهذه الرؤية يمكننا أن نعيد النظر في موضوعات (الكتاب)، ونجعل السلسلة النظمية هي الرافد الأول في تقسيم أبوابه، ومن ثمّ إعادة النظر في المحور الوظيفي، وإخراجه في سلاسله الخطية الرئيسة. وقد اقتصرت محاولتنا هنا على جملة (كان) التي عدّت وظيفياً عند النحويين من النواسخ، وهي عند سيبويه فعل قائم بذاته بحسب معطيات (الكتاب) الأولى، ومن الله التوفيق.

الأسس النظمية لـ (كان) في كتاب سيبويه

جعل سيبويه المقارنة بين جملة الناسخ والجملة الفعلية القياسية، طويلة، فجاء باب (كان وأخواتها) واسعاً إذا ما قيس بأبواب (الكتاب) عامة. والملاحظة العامة على هذه المقارنة، أنها قامت على البنية من جانب، وعلى الدلالة من جانب آخر، وكعادته، فإنه يقدّم جانب البنية على الدلالة، فهو يقول في مفتتح هذا الباب: هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[٥].

وتشير هذه المقدمة إلى أن هذه الأفعال التي سميت (نواسخ) من أصناف الأفعال، وأمثلتها لدى سيبويه (كان، يكون، صار، ما دام، ليس، وما كان نحوهن من الأفعال مما لا يستغني عن الخبر)[٦]. إنّ (كان) على هذا النحو، بنظر سيبويه مثل (ضرب)، فهو يقول: "وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ اللهِ، فقدمت وأخّرت، كما فعلت ذلك في (ضرب) لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه، كحال (ضرب)، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء

واحد"[٧]. وهو يقصد بـ (الفاعل)، و(المفعول) الوظيفة الحاصلة من صنف قواعدي. وإذا شئنا أن نقربها إلى المصطلحات التوليدية، سيكونان أي الفاعل والمفعول: عبارة اسمية لجملة فعلية حصراً، حيث يصح التجريد بدءاً من الصنف القواعدي الوظيفي لا الافتراضي. وهو ما كانت ترمي إليه التوليدية في حقبتها التأسيسية، حين طمحت أن تعرّف الوظائف القواعدية في الإنكليزية: بأنها"تلك التي تتعلق بأصناف قواعدية عالية المستوى، وأكثر تجريداً"[٨]. حيث ينعكس التجريد على المكونات الصنفية، ويتحدد في سلسلة خطيّة شاملة وكلية.

ولدى مراجعة الفارق بين بداية النظرية النحوية العربية، والبدايات التوليدية، يتضح أن السلسلة الخطيّة الشاملة كانت خلاصة للأطوار التي شهدتها فاعلية الأصناف النحوية. وذلك ما كان يعمل عليه الخليل ودونه سيبويه بحرص كبير. ومن خَلَفه لم يستطع مراقبة هذه الأطوار، فعمد إلى التجريد وجعله أساساً افتراضياً لبنية الجملة، لينعكس تلقائياً على أصنافها الوظيفية. فلم يكن حال النحو العربي بعد سيبويه بأفضل مما خرجت به النظرية التوليدية المعاصرة، وقد حسمت كثير من الأطراف أمرها، وركنت على أنها نظرية تاريخية، على الرغم من كونها النظرية المعيارية اليتيمة التي حلمت بتوحيد عالمنا المتشظي.

ومما يعزز فكرة أن (كان) صنف قائم بنفسه عند سيبويه، أنه يلتقي مع الأصناف الفعلية الرئيسة في وجوه، ويختلف عنها في وجه واحد، فأما الوجه الواحد، فقد حدده بقوله "إن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد" وأما ما يتفق فيه النمطان (الفعلي) و(كان) فهو في وجوه، منها الإضمار في الفعل، من نحو "كنّاهم كما تقول ضربناهم، وتقول إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول إذا لم نضربهم فمن يضربُهم"[٩]. فكلا النمطين يتفقان في إسنادهما إلى المعرفة، مما يشعر بتلقائية وعدم تقييد الحدث في كليهما، فهما غير مسبقين بشروط في وجودهما، أي لم يكونا جملتين محولتين على حد وصف التحويل عند تشومسكي، ولم يكونا منسوخين[١٠] على حد تعبير النحاة الخالفين لسيبويه.

ويبقى وجه الاختلاف بين الفعل والناسخ عند سيبويه موضعاً للمناقشة، فهو مقابل بنيوي لموارد الاتفاق بينهما. فإذا أخذنا ظاهرة الإضمار، وشغلنا بها الناسخ كما يشغل بها الفعل، فإن الفارق يبقى ثابتاً بينهما؛ وذلك على نحو أن نفترض وجود الفعل المضمر بين (اسم) الفاعل، وبين (اسم) المفعول، ومع هذه الفرضية يمكننا أن نقدِّر حدثاً مضمراً بين (نحن) و (هم) مع الجملة الفعلية، ولكن لا يمكن ذلك مع (كان)، فيكون (الضرب) مضمراً بين الفاعل والمفعول، ولكن لا يمكن إقحام الكينونة بين (نحن) و (هم) في جملة (كان).

إن هذه النتيجة تؤدي إلى أمر مهم، وهي أن وحدة (اسم) الفاعل، والمفعول لم تسمح بإعادة تمثيل الفعل (الناسخ) بينهما، والأمر معكوس في الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي، إذ يمكن بسهولة إعادة تمثيل الفعل بين الفاعل والمفعول، ونقصد بإعادة التمثيل، نقل الحدث من واقعة كلامية إلى أخرى مراعاة لمقتضى السياق، كأن نكون مستنكرين على من يقول (ضربتموهم) بقولنا:

نحن .... هم ؟!

أو مستعظمين لحدث الضرب بقولنا:

نحن ..... هم!

على وفق الطبقات الصوتية، والفاصلة الزمانية بين الضميرين، وهما معا يجعلان الجملة مختلفة من مقام إلى آخر.

وللسيرافي وقفة مميزة هنا، فقد ذكر في شرحه للكتاب ما نصه:

"وقوله: "إذا لم نكنهم" يكون هنا على وجهين، أحدهما: إذا لم نشبههم، ألا ترى أنّك تقول: "أنت زيد"، في معنى: مشبهٌ له. والوجه الآخر: أن يقول قائل: من كان الذي رأيتهم أمس في مكان كذا وكذا، فيقول المجيب: "نحن كناهم". إذا كان السائل قد رآهم، ولم يعلم أنهم المخاطبون"[١١].

وما يحدث بحسب التفسير الثاني الذي يراه (السيرافي) ونقله (الأعلم) بنصه، ليس فقط تعطيل التمثيل الحاصل للفعل (يرى)، وإنما هو إزاحة تامة له، وإحلال (كان) محله؛ وذلك لتثبيت حالة غير متعلقة بالسائل، ولا تراعي جهله أو علمه بما يسأل عنه، بل الظاهر، أن إبعاد الحدث الكلامي عن السائل، يصل إلى تعليق زمان ومكان هذا الحدث المسؤول عنه. وفي كل ذلك دليل على أن (كان) يتجاوز نمطية الفعل المتعدي واللازم، ليؤسس بنيته الخاصة به.

ويمكن تفسير ذلك بالأمثلة:

ـ من كان الذي رأيتهم أمس؟

ـ نحن كناهم.

وهذا الجواب لا يمكن تحقيقه بقولنا:

ـ نحن من رأيتهم

لأن سؤاله سيكون على النحو الآتي:

من الذين رأيتهم بالأمس؟

وسيكون رأيتهم في جوابه بمعنى: (رُؤوا) ليتناسب مع جهل المتكلم بهم، وهذا كله سيضيّع الموقف المطلوب من السؤال، وهو كينونة المسؤول عنه.

إن أقرب جواب للسؤال الوارد في أعلاه، في العامية العراقية، هو جواب المتكلم بكلمة واحدة تدور على الالسنة في مثل هذه المواقف، وهي قول المجيب الذي يجهل المتحدث وجوده، بأن يقول (داعيك)، وفي المصرية قوله (محسوبك). فهما كلمتان دالتان على الكينونة تستعملان للإجابة على مثل هذا السؤال الذي أورده سيبويه، وهاتان الكلمتان قد تسبقان كلام المتكلم، وحينها تستعملان مستقلتان عن الحدث الذي يمثل حدوده المتكلم.

ومن المسائل الغريبة التي عالجها سيبويه في موضوع الإضمار في كان "قول العرب ما جاءت حاجتَك" يقول: "كأنه قال: ما صارت حاجتَك، ولكنه أدخل التأنيث على ما، حيث كانت الحاجةَ، كما قال بعض العرب: من كانت أُمَّك، حيث أوقع مَنْ على مؤنث"[١٢]. وهذا الوقوع للتأنيث على خبر كان زامن إضمار الاسم في كان، وبحسب هذه القاعدة يكون الخبر هو مصدر هذا التأنيث، وهو متزامن مع إضمار الاسم في كان، وبهما جرت هذه الجملة مجرى المثل. واستشهد سيبويه على هذه الظاهرة بقراءة بعض القراء، قوله تعالى: (ثمَّ لم تكن فتنتَهم إلاّ أن قالوا) الأنعام: ٢٣.

وقد عالج سيبويه هذه الظاهرة في البنية نفسها، ولم تخرج به للاستعانة بالدلالة، ومن خلالها أطلق قاعدة نحوية في تأنيث المضاف، وقد رجحت عنده في قوله: "وربّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابعِه، واستشهد بقوله تعالى:(تلتقطه بعضُ السيّارةِ) يوسف:١٠.والقاعدة تقول: وإنّما أنّث البعضَ لأنّه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنّثه، لأنّه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمِّك، لم يحسن"[١٣]. وينبغي أن نؤكد أنّ سيبويه وصل إلى هذه القاعدة بمعية بنية الإضمار في كان، ولا يمكن الفصل بين النتيجتين.

وأول من فصل بين القاعدتين من بعده، أبو علي الفارسي، فحين علّق على قوله تعالى: (ثمّ لم تكن فتنتَهم إلا أن قالوا). قال شارحاً لقول سيبويه: "فأنّث (أن قالوا) وإن كان مذكراً، لأنه في المعنى (الفتنة)، فكذلك أنّث (ما) وإن كان مذكر اللفظ لأنه في المعنى (الحاجة)، إلا أنّ التأنيث في (ما) وحملها على المعنى أحسن من حمل (أن قالوا) ونحوه من الأسماء غير المبهمة"[١٤].

ولم يلتفت أبو علي إلى البنية، فاستند إلى الدلالة وطابق بين اسم كان وخبرها، وحمل التأنيث على الاسم المؤخر، وهو ما لم يفصح عنه سيبويه في هذا الموضع، فقاعدة البنية عند سيبويه نصت على تعليق التأنيث بالخبر مع ملاحظة الإضمار في كان، وأما لو ورد اسم كان ظاهراً، فإن البنية ستكون كما أراد لها أبو علي الفارسي، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

ومن ناحية أخرى، فإن الحمل على المعنى الذي نادى به أبو علي الفارسي، فيه شيء من العجالة؛ لأنه أدى إلى رفض قاعدة سيبويه في الإضافة، مع أنها بنيت في موضع خاص. ومن جهة أخرى لم تؤسس قاعدة الحمل على المعنى، ما يغني عن التفسير بالبنية عند أبي علي نفسه. فبالعودة إلى مثال العرب "ما جاءت حاجتَك" يقول: إذا صار فاعل (جاء) ضمير (ما) لم تحذف علامة التأنيث من الفعل، وإن كان لفظ (ما) مذكراً، كما تحذف العلامة من (كان) إذا صار فاعله ضمير (مَنْ) لأن هذه الكلمة جرت مجرى الأفعال.[١٥]

ونلمس في الحمل على المعنى شيئاً من التوسع في الدلالة، بما في ذلك المصطلحات التي اخرجها أبو علي، فهو يفسر قول سيبويه: "اجتمعت اليمامة" بقوله: فيُؤنث الفعل لأنه لها، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أهل) فأقحمه وجعله يجري على الكثرة التي كان يجري عليها قبل إدخاله الأهل في الكلام"[١٦]. على حين نجد أن سيبويه ينحو بهذه الظاهرة منحى الاختزال لا التوسع، سواء في البنية أم في الدلالة.

يُعد قوله تعالى: (إنّ اللهَ لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنةً يضاعفها) النساء: ٤٠ شاهداً مهماً على طريقة سيبويه في جمعه بين تأنيث المضاف، والإضمار في كان، ولا نعلم، لماذا فاته هذا الشاهد المهم؟. وقد نصّ أبو علي في هذه الآية على ما يخالف به سيبويه فقال: "النصب حسنٌ لتقدّم ذكر: (مثقال ذرّةٍ) فالتقدير وإن تكن الحسنةُ مثقالَ ذرّةٍ يضاعفها، كما قال (من جاء بالحسنة فلهُ عشرُ أمثالها)"[١٧] الأنعام : ١٦٠. وفي قوله ترجيح وتأويل بعيد كل البعد عن خصائص جملة (كان) التي عمل عليها سيبويه.

وبعد أبي علي اضطرب الرأي في توجيه هذه الآية، فتأنيث المثقال عند أغلب النحويين والمفسرين، لم يستند إلى قاعدة سيبويه، وإن وافقوه الرأي على نحو اعتباطي. أما من استند إلى رأي (أبي علي) فاحتار في توجيه هذه الإضافة، بين أن يكون التأنيث تابعاً لقاعدة الشذوذ عند (أبي علي)، أو أن يكون قياسياً على قاعدة سيبويه[١٨]. ولم يلحظ أحد اجتماع الإضمار في كان مع تأنيث المضاف، وتعلقهما في موضع واحد، وأن الإضمار في كان مصدر تعليق الكينونة بالخبر. فليس من المصادفة أن نجد قوله تعالى: (تلتقطه بعض السيّارة إن كنتم فاعلين)، وقوله: (وإن تك حسنة) السابق، وقوله: (فإن كنّ نساءً فوق اثنتين) النساء: ١١، وتحديداً في مثل هذه النصوص، أنّ إضافة المذكر إلى مؤنث، جاءت بمعية الإضمار في (كان) وتعليقها بالخبر المؤنث.

والظاهرة بحسب سيبويه تنص على تعليق كينونة كان بالخبر، وتأكيد هذه الكينونة بالإضافة المجاورة لها، فيصبح الضمير لاحقاً بالخبر، وليس مسنداً أو معلقاً (بكان) على الرغم من تقدمه واتصاله به. والتركيب ما لم يشتمل على الظاهرتين معاً، أي التأنيث في مفصلين متتابعين، لا يأتي على هذه الصورة، وستأتلف عناصره على نحو تراتبي خطي، ومن ذلك قوله تعالى: (ألم يك نطفةً ... ثمّ كان علقةً) القيامة: ٣٧-٣٨. فأسند (كان) في الآيتين إلى الضمير، وعلّقه به، وألحق بهما الخبر. وهذه الظاهرة تمثل البناء المألوف للجملة العربية، و(كان) فيها يطابق (ضرب) في بنيته التراتبية الخطية. أمّا ما ظهر في قوله (وان تك حسنة) فهو مما خالف هذه التراتبية كما أخرج سيبويه.

وفي موضع الرد على مقولة إبي علي الفارسي، في قوله تعالى: (ثمّ لم تكن فتنتَهم ...) التي ذهب فيها إلى تأنيث (أن قالوا) بحمله على التأويل. يكون الصحيح بحسب سيبويه، أنه حصل بسبب تعليق كان بالخبر، ومن ثمَّ أُلحق به الاسم، فالتأويل يصح بناء على هذه القاعدة. أما إذا افترضنا أن اسم كان مضمر فيها، فإن (أن قالوا) سيحمل على البدلية من الخبر، وسيكتسب التأنيث منه، وفي كلٍّ من النتيجتين نفهم أن كان متعلقة بخبرها لا باسمها، وفيهما ما يغني عن التأويل. وهكذا يصبح تعليق كان بالخبر مورداً بنيويا وليس دلالياً، لقاعدة سيبويه التي تذهب إلى أن فاعل كان ومفعوله لشيء واحد.

وبحسب هذه الاستطرادات في موضوع الإضمار في (كان)، يمكن أن نصل الى أن التكوين الخطي للضمير الذي يلحق بـ (كان)، يخرج بميّزة تخص الضمير نفسه، فمثلاً: إذا أردنا أن ننفي جملة من نحو:

أنت تدري

فإننا لا نقحم الضمير مع أداة النفي، فإما أن يكون نفيها (أنا لا أدري) وفيها يكون التركيز على الضمير لا على الفعل، وإما أن نقول (لا أدري) وفيها يتم التركيز على الفعل لا على الضمير. وأما إذا كان الترتيب على النحو الآتي:

ـ أنت تدري

ـ ما كنت أدري. أو لست أدري.

وذلك بحسب توجيه زمان الجملة، فإن في الإجابتين جمع للضمير وللفعل في تكوين خطي واحد.

ومما نخلص إليه من هذا الإضمار الذي ذكره سيبويه في كان، هو أن هذه الأفعال بسبب وحدة اسم الفاعل والمفعول، لا يمكن إعادة تمثيلها مطلقاً، وهي تؤلف بنية مغلقة خاصة بها في النحو العربي. فإذا أردنا إدراك المقام بقولنا (نحن – هم) فإن الواقعة الكلامية ستؤكد كوناً زمانياً مطلقاً لازم (كان)، ولم تخرج بالضميرين إلى مستوى الحدث الذي يمكن إعادة تمثيله بدرجات سياقية متفاوتة بوصفه حدثاً كلامياً ينتمي إلى صنف التعدي أواللزوم. فمثل هذا لا يقع في كان إذا أضمر فيها المتعلقان. وأما ما سوى ذلك، فإن خروج الزمان المطلق إلى السياق الكلامي، سيحدد من جهة الكون العام في بداية جملة (كان) القياسية، وما سيقابله من الكون الخاص في نهاية الجملة؛ أي مع ذكر الخبر، وهو ما استطاع (الرضي) أن يلتفت إليه وينبه عليه[١٩].

وحين فرغ سيبويه من مقارنة الناسخ بالمتعدي، اتجه الى مقارنته باللازم في قوله: "وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله، وقد كان الأمر أي وقع الأمرُ، وقد دام فلانٌ أي ثبت، كما تقول رأيت زيداً تريد رؤية العين"[٢٠]. ومن طبيعة هذه المقارنة نفهم أن إعادة تمثيل الفعل الناسخ قائمة على الكون العام، ولا يمكن أن تدخل في حيز الكون الخاص. ومَثَّلُ ذلك في قوله تعالى (كن فيكون)"[٢١]. البقرة: ١١٧. فالمقابل أو الموازي للفعل (كان)، لا يمكن أن يطلق من حالة سياقية خاصة.

يقول سيبويه في ذلك: واعلم أن الفاء لا تضمر فيها أن في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلاّ الرفع، وسنبيّن لم ذلك. وذلك قوله: إنّه عندنا فيحدّثنا، وسوف آتيه فأحدّثه ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأوّل، وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنّك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلاّ الرفع. وقال عزّ وجلّ: " فلا تكفر

فيتعلّمون " فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلّمون، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلّمون.ومثله: " كن فيكون " ، كأنّه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون"[٢٢].

وفي حالة مقارنة الناسخ بالفعل اللازم، تظهر حالة من التلازم بين الفعل والفاعل، فالتلازم بين الفعل والفاعل هو الذي عوّض عن اسقاط (اسم) المفعول، أو لنقل اكتفى بهذه الملازمة عن الملازمة الأخرى. وقد اقتضى ذلك أنه حين يعاد تمثيل الفعل على مستوى الحدث، أو الزمان، أن يعاد تمثيله مع فاعله، فالدرجة الانتقالية الحاصلة من إعادة تمثيل الفعل، يحددها الفاعل ضمن محيط مادي؛ فتصبح الانتقالة إلى جهة واحدة. هذه الجهة وجودية، ومصيرية في فعل لا يفهم منه قبل إعادة تمثيله إلا الكينونة في الزمان. إذن فالسر الكامن في مثل جملة (قد كان عبدُ الله)، أو جملة (يكون) هي في ملازمة طرفي الإسناد التي تخلق من الزمان فعلاً، أو حدثاً، نحوياً كان أو حقيقياً. ومثل هذه الجمل تنتهي زمانياً بانتهاء الواقعة الكلامية، ولا يمكنها أن تمتد ذهنياً إلى ماوراء ذلك، سواء أفسر هذا الوراء باتجاه الماضي أم باتجاه المستقبل، فكلا الطريقين مغلقان على المخيلة النحوية.

وإذا أعدنا النظر في ملازمة فعل الكون لمتعلقيه التي أخرجها سيبويه مخرج الفعل المتعدي، فإن طبيعة هذه الملازمة ستختلف تماماً عمّا هي عليه في النمط المماثل (للفعل اللازم)، فالفعل سيلازم طرفين في وقت واحد، ومثل هذه الملازمة مبنية على الاختلاف بين درجتين ليصح بعدهما التمثيل بالكينونة، أو إعادة هذا التمثيل في البنية نفسها. فأما الاختلاف الأول، فهو اشتراط أن يكون الطرف الأول في الملازمة معرفة، وهو (اسم) الفاعل: يقول سيبويه: واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة؛ لأنه حدُّ الكلام، لأنهما شيءٌ واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيداً. لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء، إذا قلت عبدُ الله منطلقٌ. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر"[٢٣].

وأما الملازمة الثانية عند سيبويه، فهي ملازمة افتراضية، في أن يؤلف (اسم) الفاعل والمفعول وحدة تامة يلازمها الفعل دون تفاوت بين الطرفين لا إلى الفاعل ولا إلى المفعول. كأن يرد الأول معرفة والثاني معرفة صريحة أيضا. يقول سيبويه: "أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك: كان أخوك زيداً... وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك، كما تقول من ضرب أباك؟ إذا جعلت مَنْ الفاعل، ومن ضرب أبوك؟ إذا جعلت الأب الفاعل. وكذلك أيُّهم كان أخاك، وأيُّهم كان أخوك؟ "[٢٤].

والملاحظ أن هذه الأمثلة تعليمية، وعلى الأرجح فإن هذا النوع من التلازم بين (معرفتين) غير موجود في جملة (كان) عند مستواها الخبري، فأمثلة سيبويه عنها متعلقة بمستواها الإنشائي، أو هي جواب لجملة إنشائية، قائمة على ذلك في معرض الحوار. ووضعها على هذا النحو سمح في ظهور معرفتين في الجملة، وعلى درجة متقاربة من نحو (كان أخوك زيداً)، و (مَنْ كان أخاك).

وأما في المستوى الخبري لجملة (كان)، فإن الكون العام الذي يمثله (المبتدأ) يخالف إلى درجة ملحوظة الكون الخاص أو (الخبر)، ويمكن القول: إن في جملة كان الخبرية حدّاً واضحاً من التباين والاختلاف بين طرفيها، وهذا التباين ضرورة حتمية لإحداث التلازم بين طرفي الجملة، من نحو قوله تعالى: (كنتم خير أمة أُخرجت للناسِ) آل عمران: ١١٠. وقوله: (ولا تكونوا أول كافر به) البقرة: ٤١.

ومن جهة أخرى، فإن نمط الجملة الاسمية في مستواها الخطي، يُظهر أن خيار الاتفاق بين طرفي الجملة مسموح به إلى حدٍّ كبير ومتنوع، كأن يسهم هذا الاتفاق في تكوين ثنائية توافقية في جملة المبتدأ والخبر، وفي الجملة المنسوخة كذلك. من نحو : قوله تعالى (وهذا أخي) يوسف: ٩٠، وقوله: (إني أنا الله رب العالمين) القصص:٣٠، ومسموح به كذلك، ليس في درجة التعريف، وإنما في ترتيب المعرفة، وإبدال طرفيها في الجملة، من نحو قوله تعالى: (إنّ أوّلَ بيت وضع للناس للذي ببكة) آل عمران:٩٦ ، وقوله: (إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه) آل عمران ٦٨. ومفاد الآيتين أن الملازمة حصلت بين نكرة في موضع المبتدأ المنسوخ، وبين معرفة وقعت خبراً. وهذا مما لا يمكن حصوله في جملة (كان).

ويمكن أن نستند إلى هذا الدليل القرآني المباين بين الجملة الاسمية الخبرية، والأخرى التي فيها فعل الكون (النسخ)، ونخرج بنتيجة أولية، مفادها: إن وجود فعل الكون في الكلام يقترن مع وجود تباين ملحوظ فيها بين الكون العام والخاص. وإذا تأملنا في هذا التباين، فسنجده غير قصدي مع ظهور جملة (المبتدأ والخبر)، وهو على العكس تماماً مع جملة (الكون) بشقيها العام والخاص، فالتباين فيها قصدي وتترتب عليه مجموعة من الاحكام.

ومن هذه الأحكام، أن يظهر التباين عاملاً نحوياً في تقديم وتأخير الأول والثاني، فكلما ازداد التمايز بين الكون العام (المبتدأ) وبين الكون الخاص (الخبر)، قلت فرصة تقديم الخبر على المبتدأ، وكلما قلّ التمايز واقترب الإثنان من بعضهما ازدادت أهمية التقديم والتأخير وأصبحت لها قيمة ثابتة في الجملة. مع ملاحظة أن التباين

هو قاعدة عامة للبنية، وما سوى ذلك هو تفريعات على القاعدة. وهذه الملاحظة لم تغب عن ذهن سيبويه، ففي معرض تعلق كان بنكرة أورد سيبويه هذا الشاهد الشعري:

فإنّك لا تبالي بعد حول أ ظبيٌ كان أمَّكَ أم حمارُ

وعلّق على البيت قائلاً " حملهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة (ضرب) أي بمعنى (أ رجلٌ ضربَ زيداً). وتمثيل سيبويه (كان) بـ (ضرب) يفصح عن تقاربٍ ملحوظ بين (رجل) و (زيد). وهذا التقارب لم يفلح به الشاعر كثيراً، لأنه حدث بين كلمة (ظبي) و (الحمار)، أكثر منه بين الـ (ظبي) و (أمَّكَ)؛ لأن المرفوع منهما إذا قيس قبل التمثيل، سيكون خبراً، والمنصوب منهما سيكون هو الاسم أو الكون العام، وهذا ما يجعلهما متباعدين، إلا بوجود العطف على الأول. ومع ذلك فإن الشاهد جعل التقديم أسلوباً لحصر متقاربين في موضع تباينهما.

ويعود سيبويه ويذكر إن هذا التمثيل في أن يجري (كان) مجرى (ضرب) يظهر في الاستثناء والنفي والحصر. يقول سيبويه: " وتقول: ما كان أخاك إلاّ زيدٌ، كقولك: ما ضرب أخاك إلاّ زيدٌ، ومثل ذلك قوله عزّ وجل (ما كان حجتَهم إلاّ أن قالوا) الجاثية: ٢٥، و (وما كان جوابَ قومهم إلاّ أن قالوا) الأعراف:٨٢[٢٥]. ويتضح من الآيتين، أن تقارب المتعلقين أوجب تقديم الكون الخاص على الكون العام، بوصفهما شيئاً واحداً، ولو تأخر وورد على المستوى القياسي لاقتضى انفصالهما في المعنى والزمان. ومثل ذلك قوله تعالى: (فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلاّ أن قالوا) الأعراف:٥، فالفاصل الزماني في جملة (إذ جاءهم بأسنا) هو فاصل بجملة اعتراضية بيانية مؤكدة لمزامنة الدعوى بالقول، ليبقى القول هو الكون العام، والدعوى هي الكون الخاص المتقدم، ولا يلحظ من الآية اختلاف القول عن الدعوى. وتعلق كان بالقول، يلحظ كذلك من تذكير كان، فلو كانت الدعوى هي الاسم الأول، لاقتضى تأنيثها. والمحصّلة مما سبق تُظهر تفرد هذه الآيات واختلافها عن المستوى القياسي لجملة كان، والمقصود منها حصر متقاربين في موضع تباينهما.

ومما ورد على هذا النحو من الشعر قول حسّان[٢٦]، وهو من شواهد سيبويه:

كأنّ سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

وهذا الشاهد وضع في (الكتاب) من بين شواهد منها الشاهد المتقدّم تحت قاعدة مهمة، وهذا نصها: "وأنّه قد يعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنّه صاحب الصفة على ضعف من الكلام"[٢٧]. والقاعدة تقول إنّ أقرب صور

المطابقة بين المبتدأ والخبر، هي في أن نجعل الخبر صفة للمبتدأ. وأن نجعل الخبر بعد ذلك معرفة، فإن ذلك يعني أن هذه المعرفة هي معرفة على وجه تلك الصفة دون غيرها، وهو ما يحقق مطابقة بين الاسم والخبر.

وقاعدة سيبويه هذه بقيت عرضة للتفسيرات، فالنحويون الخالفون رفعوا هذا البيت من موضع تمثيله في الكتاب، وصاروا يرون فيه تقديماً للخبر بسبب تنكير المبتدأ[٢٨]، والأرجح أن هذا النوع من التقديم الواجب ورد لطلب مطابقة الكون العام واقترانه بالكون الخاص، وعدم إبقاء مسافة بينية بينهما، ومقصد الشاعر واضح، في مزاوجة صورة المزاج النفسية، بطعم العسل ودفقات المياه المتسللة إلى الأعماق، حيث لا يلحظ من أين تبدأ صورة المزاج، وأين تنقطع. وقد أطر الشاعر هذه الصورة معرفياً، بأن جعل الكون الخاص والعام متساويين في القيمة النحوية، والمساواة ملحوظة من تعلق فعل الكون بالنكرة المتأخرة، فالتعلق حافظ على قيمة الكون العام، أي بقي على قيمة ثابتة، عادلها وساواها بالكون الخاص وهو المعرفة المتقدّمة؛ لذلك بنيت هذه القصدية على مستوى نحوي ومعرفي دقيقين.

وللتذكرة، فإن جملة (كان) ما زالت على وفق رؤية سيبويه، تخالف تماماً جملة المبتدأ والخبر؛ ففي موضع التقديم والتأخير رأينا تقارباً ملحوظاً في جملة (كان) بين متعلقيها. وعلى العكس من ذلك ما نلحظه في جملة المبتدأ والخبر؛ فمما هو مشهور في المدونة النحوية أن الخبر يتقدم إذا كان المبتدأ نكرة، والخبر (جار ومجرور) أو (ظرف)، ومنه قول الزمخشري: " وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً"، وحين أشكل على هذا الكلام، قولهم (سلامٌ عليك ، وويل له)، أجاب تلميذه ابن يعيش على هذا الإشكال بما مفاده: أن المبتدأ في قولك: سرجٌ تحت رأسي، أو درهم لي؛ لتوهم المخاطب أنّه صفة. وإنما التزم تقديم الخبر في : لك مالٌ و تحتك بساطٌ، خوفاً من التباس الخبر بالصفة، وهنا لا يلبس لأنّه دعاء ومعناه ظاهر، ومنه قوله تعالى: (سلامٌ عليك سأستغفر لك ربي) مريم: ٤٧، فهو في معنى الفعل كما لو كان منصوباً والتقدير ليسلّم الله عليك[٢٩].

ومعنى كلام ابن يعيش أن التقديم لازمة تفريق بين المبتدأ والخبر، وعدم التقديم والتأخير في هذه الحالات يجعل الخبر قريبا من المبتدأ، أو صفة له في أقل تقدير، فينتفي المعنى المراد. ومن الوجهة الأخرى، فإنَّ الذي يحصل في جملة (كان) هو العكس تماماً، فالتقديم هو مصداق المطابقة لا المخالفة؛ لذلك اقتضى التنويه، وهذا الأمر يجعل جملة (كان) ليست جملة منسوخة، ويعزز من موقف سيبويه حين وضعها صنفاً قائماً بذاته.

وعلى النحو القياسي جاء قوله تعالى: (وما كان استغفارُ إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه) التوبة:١١٤، والفارق واضح بين الاستغفار والموعدة، فالاستغفار كون عام مخصص بموعدة. ومثل ذلك قوله تعالى: (وما كان صلاتُهم إلاّ مكاءً) الأنفال:٣٥، فلو نصب الأول، لاقتضى ذلك النصب أن يجعل المكاء من الصلوات؛ لذا كان التعبير دقيقاً في فصل الصلاة عن الممارسات الأخرى، بأن قدّم الصلاة ورفعها، وأخر (المكاء) ونصبها، حملاً على القياس الأول في ترتيب جملة (كان). ومثل ذلك قوله تعالى على قراءة حفص، وقد مرت بقراءة أخرى: (ثمّ لم تكن فتنتُهم إلا أن قالوا)، فرفع الأول، ولو نصبه لكان زامن بين الفتنة وقولهم، ولاقتضت المزامنة أن ترد (كان) بصيغة (يكن) لا بصيغة (تكن)، على نحو ما ظهرت به آية المزامنة في قوله: (ما كان حجتَهم إلا أن قالوا) فالتذكير يعود على القول وليس على الحجة، وهو مما يوجب تذكير (كان).

وأما في آية الفتنة، فالأمر مختلف، لذلك ضربها سيبويه مثلاً على ما يقع على المؤنث، وقد مر الحديث عنا وشاهدها: تعليق كان بخبرها واسمها ليس ضميراً، كما في "قولهم ما جاءت حاجتَك" قياساً على قولهم "من كانت أُمَّكَ" ، يقول سيبويه: ومثل قولهم .. قراءة بعض القرّاء: (ثمَّ لم تكن فتنتَهم إلاّ أن قالوا)"[٣٠]، فأصبح لدينا موضعين للتجوز في هذه الآية: الأول: تعليق كان بخبرها من دون الاضمار بها، والثاني: اقتضى أن ترد (كان) بصيغة (يكن)، لأن متعلقها الأول هو القول وإن تأخر، وهذه القراءة لم تتجوّز بهذا الموضع فحسب، إنّما جعلت الفتنة مزامنة لقولهم، وبهذا قال أبو علي كما مرَّ سابقا حين حمل (أن قالوا) على التأنيث وطابق بين المتعلقين. وهذا مما لا تفصح عنه الآية الكريمة، وإنّما هناك فاصلة زمانية بين القول الأول، وفتنتهم التي صارت نتيجة طبيعية لخطابهم وما بثوه آنفاً؛ لذلك اقتضى الأمر رفع الأول ونصب الثاني، والله أعلم.

وعلى أية حال، لا يلمح من توجيه سيبويه لـ (كان) وتقريبه من (ضرب) أنه يخصص (كان) بأنه فعل ناسخ يوصف اسمه بخبره في الزمان الماضي. بل نلمس أنه يرى أن (كان) وضع موضع الأفعال وجمع متعلقين بينهما مسافة بينية في البنية والدلالة معاً، فإن اقتربا في المعنى وتخلخل نظامهما؛ في أن يغيب عن السامع أيهما العام ، وأيّهما الخاص، صار الثاني ألصق بـ (كان)، وتأخر الأول. واقتضى ذلك أن مواضع التقديم والتأخير في جملة كان هي مواضع مخصصة لتقريب المتعلقين، أو لنقل معمولي (كان) دلالياً وزمانياً، وما سوى ذلك أي في جملة كان القياسية، يكون المرفوع الأول المتقدم منهما بعد كان كوناً عاماً، والمنصوب منهما كوناً خاصاً، ولا قيمة نحوية لدلالة (كان) في مثل هذه الجمل على الزمان، من نحو قوله تعالى: (وكان اللهُ سميعاً بصيراً) النساء ١٣٤. فهي آية قياسية يتباين فيها المتعلقان، وتتسع الهوة بينهما مع متطلبات الخطاب.

وللمحلل أن يرى أن سيبويه جمع درس كان في بابين، الأول هو الإضمار في كان، والثاني هو العلاقة بين معموليه. والإضمار أصّل في كان فعليته، فأصبح فعلاً كسائر الأفعال. وأما العلاقة بين معموليه فجعلته يدخل في مستويات دلالية متنوعة. ومما جمع بين المطلبين عند سيبويه، هو تعليق كان عن الجملة التي تأتي بعده، حيث يضمر فيه المتعلق الأول، ومنه قول الشاعر:..... وليس كلَّ النوى تلقي المساكينُ[٣١]. وقال عن هذا الشاهد: "فلو كان (كلُّ) على (ليس) ولا إضمار فيه لم يكن إلاّ الرفع في كل"[٣٢]. ومما أورده من شواهد هذا الباب قوله تعالى ــ على قراءة الجمهورــ (كاد تزيغ قلوبُ فريق منهم) التوبة:١١٧ وفيه قال: وجاز هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تزيغ[٣٣]

ويمكن حمل قوله تعالى: (إن كان كبر عليكم مقامي) يونس:٧١، على هذا التفسير، ورائده في ذلك أن الضمير طابق الخبر، وهذه المطابقة لازمت الإضمار في كان كما تقدم، والجديد في هذه الأمثلة هو التوسع في الخبر، فهي ليست من طرفين متكافئين، كما كانا في قوله تعالى: (وإن تك حسنة). وقد انتبه سيبويه إلى أن قوة استدعاء الضمير، للعنصر المطابق له، لا تفصله عن متعلقاته، فهو متأثر بالعامل الجديد بمقدار ما يحفظه له عامل المطابقة مع الضمير. وبمعنى آخر: إن التوسع في الكون الخاص، لم يفقده صلته بالكون العام، وبقيت معادلة سيبويه التي نصت على أنهما لشيء واحد قائمة على حالها، ولم تنتقض مع دخول الكون الخاص في علاقة نحوية جديدة.

وللتذكير، فإن ظاهرة الإضمار في (كان)، رافقت قاعدة عدم القدرة على إعادة تمثيل الجملة، وقد أسهم ذلك في جعل الإضمار حالة قائمة ومشتركة في عناصر جملته؛ فمن أي عنصر يمكن إعادة ضمير يعود على كان. وأثر ذلك يكمن في تعزيز قيمة الكون العام الدلالية، ولتبرز حينها البينية الزمانية التي تفصله عن الكون الخاص، فالإضمار بذاته هو سمة محايدة لا تتأثر بهذا التباين، وهذا الحياد عزز قيم الفصل الذاتي، لا الخارجي بين الكونين. وأمره واضح في الشواهد المتعددة السابقة. ومن ذلك أيضاً، قوله تعالى: (لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتبعوك) التوبة:٤٢، فالضمير في كان يشغل جميع العناصر في الجملة، ولا ينقطع إلا حين يأتي جواب الشرط.

وإذا فرغنا من الإضمار في كان وتعليقها باسمها تقدّم أو تأخر، صرنا إلى مسائل جوهرية في جملة (كان)، متعلقة بالشق الثاني من بنيتها، وهي العلاقة بين معموليها، وقد أشار إلى اتحادهما في التعريف، ولم نحصل من

سيبويه إلا على أمثلة تعليمية، وظهر أن قياسهما أن يتفارقا ويتباعدا في التعريف والتنكير، في أن يأتي الأول معرفة والثاني نكرة. وحين فرغ منهما معاً، تكلّم على الوجه الثالث، وهو تنكيرهما معاً.

وقبل البدء في هذا الموضع، يجب أن نضع أمامنا مسلمات سيبويه في بناء جملة كان، وأهمها، أن الاتفاق بين العناصر، في أن يكون متعلقا الجملة لشيء واحد، هي مسلّمة للموقع والدلالة معاً. ومن هذه القاعدة نفهم أنّ اختلافهما واتفاقهما لا يأتيان إلا في محور متقابل، أي إنهما يتفقان في موضع تباينهما، ويختلفان في موضع اتفاقهما، وهذه العلاقة ملازمة لهما في مسار البنية والدلالة. ودليل هذه المزامنة مفروغ منه إذا طلب اتفاقهما، وقد تبيّن في أعلاه أن الاتفاق الدلالي وتقارب المعمولين، لا يظهران إلا على مواضع النقض والاختلاف في البنية والترتيب والتعلق.

وكما بدت ظاهرة اتفاقها في التعريف من المسائل التعليمية التي تفتقر لنصوص واقعية في مستواها الخبري، تبدو ظاهرة تنكيرهما معا واحدة من المسائل الإشكالية، ليس لعدم وجود نصوص كافية لها، وإنما لغياب بنية الاختلاف المزامنة لاتفاقهما في التنكير. فليس من الغريب أن نرى سيبويه، قد أخّر الحديث عنهما، فهو يرى، أن للمخاطب أثراً واضحاً في هذه البنية، فالمعرفة والنكرة ستأخذ مواضعة أخرى في الجملة، فالمطلوب حتى يتم المعنى، أن يفترقا في التعلق، فاتحادهما في التنكير والتعلق لا يفضي إلى معنى، على حدِّ قول سيبويه: كان رجلٌ ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله"[٣٤].

ودلالة الجملة على العموم، هي ما يفقد الجملة معناها، فكيف يمكن اختبار هذا العموم نحوياً، من دون النظر في السياق؟ ومن أمثلة سيبويه الصالحة لمثل هذا الاختبار، قوله: لو قلت كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً، حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان، وقد يجهلُه. ولو قلت: كان رجلٌ في قوم عاقلاً لم يحسن؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويقبُحُ"[٣٥]. ولو وضعنا الجملتين على نحو متقابل:

كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً

كان رجلٌ في قوم عاقلاً

سنجد فارقاً واضحاً بين الجملتين، فالأولى خصصت الرجل كونه من آل فلان، والثانية أدخلته في عموم أكبر، وانحصرت مهمة كان في نقل التخصيص، والتعميم إلى الخبر، أي أصبح لـ (كان) وظيفة واحدة لا غير، وهي أن تنقل خواص الكون العام إلى الكون الخاص، وليس لها في هذا النوع من الجمل أن تعزز الفارق بينهما، ولو كان ذلك الفارق متاحاً لها وظيفياً؛ لتساوت الجملتان في المعنى. ولكن ما يحدث هنا من فارق بين الجملتين، يؤكد أن قدرة (كان) على التعلق المتباين معلقة، والعامل الأول في هذا التعليق، هو كون المعمولين متطابقين، ولا سبيل لتباينهما في التركيب. ومع هذا فإن (كان) بقيت لها وظيفة عاملة، على الرغم من موت الاختلاف بين معموليها. وهذا يؤكد أن (كان) من العوامل القوية في النحو العربي، إذا ما أخذنا بالتصنيف التقليدي لنظرية العامل في النحو العربي.

وفي النحو العربي ـ كما نفهم من سيبويه ـ برزت هذه الظاهرة في موضع تعلق جملة كان بكلمة (أحد) وهي كلمة يراد بها العموم، يقول سيبويه: ولا يجوز لأحدٍ أن تضعه في موضعٍ واجبٍ، لو قلت: كان أحدٌ من آل فلان، لم يجز، لأنّه إنّما وقع في كلامهم نفياًعاماً"[٣٦]. وقد وضع هذا الشرط بادئة للحديث عن معيار التنكير، واستعمال العموم المطلق في الكون العام والخاص. ومما يفهم من استعمال (أحد)، أنها تفيد الاختزال، وقد أظهر سيبويه هذه الخاصية على الجمل الآتية:

أتاني رجلٌ يريد واحداً في العدد لا اثنين، ونفيها : ما أتاك رجلٌ : أي أكثرُ من ذلك.

أتاني رجلٌ لا امرأة ، ونفيها : ما أتاك رجلٌ : أي امرأةٌ أتتك.

أتاني اليوم رجلٌ. أي في قوته ونفاذه ، ونفيها: ما أتاك رجلٌ : أي أتاك الضعفاء

ما أتاك أحدٌ. صار نفياً عاماً لهذا كله[٣٧]

فسلسلة الجمل هذه تظهر في أسلوب النفي خاصية الاختزال، وظهور جملة (ما أتاك رجلٌ) تظهر اختزالاً آنياً لكلمة (رجل)، وتضعها في مقابلها النوعي، مع كل جملة تفسر بها، ومعنى ذلك أن كلمة (رجل) تعمل بموجب نظام إشاري، فهي تشير بما تمتلكه من عموم مختزل فيها، وتوجيه الجملة يخضع لجهة الإشارة إلى هذا العموم، أي أن الجمل لها أن تنقل خاصية واحدة من هذا العموم ليتم المعنى واضحاً. ونسجل هنا أننا ننقل خاصية في التعامل مع النكرات.

إن نقل الخاصية الإشارية سيخضع في بناء الجملة إلى عوامل بنائية، أولها أن غاية النقل تكمن في الاختزال، ومن ذلك تتبين أهمية جملة سيبويه (ما أتاك من أحد)، فهي على حد قوله : "نفياً عاماً لهذا كله" أي إنها صورة مختزِلة لصور النفي، وليست صورة إشارية كما كان حالها في جملة (ما أتاك رجلٌ)، فالاختزال مبني على مجموعة إشارات، وهو يظهر بصفة ثابتة، وتفسر دلالته على العموم في كونها اختصاراً لسابقة كلامية تتعدد فيها أوجه (انزلاق) الإشارة.

والعموم المقصود المختزل في كلمة (أحد) المنفية نحوياً، يحمل من بين ما يحمله خاصية التفريق على أساس الواحد والتسلسل به إلى العموم، أي هو يسير نحوياً بعكس الاتجاه الإشاري المقصود في عموم كلمة (رجل)، ففي كلمة (رجل) تنبثق صفة العموم من نقطة محايدة، ويمكن إعادة تمثيلها بناء على الخاصية المحايدة الكامنة فيها، وهذا معناه أنها ستتعدد في الاستعمال، ولن نعثر على سمة جامعة لها في التراكيب؛ لذلك يفشل علم الدلالة في تحديد دلالتها، وتتباين النظريات في مثل هذه التحديدات، وعلى أية حال، فإن إشارة سيبويه لمثل هذا النوع الدلالي، يمكن وضعه مثالا قياسياً للنظرية الإشارية، والذهنية، والنفسية، والسياقية وكل نظرية معاصرة عملت في الحقل الدلالي.

وبالعودة إلى النحو، يكتشف سيبويه في كلمة (أحد) محدداً نحوياً لعلاقات معيارية في تركيب جملة من نكرات، قائماً على التفريق والامتداد على أساس الواحد، ومن ثمّ التسلسل به إلى العموم، فالعموم معرّف على أساس الواحد، كما أن في (أحد) اختصاراً لسابقة كلامية، فالاستغراق في العموم له أثر سابق، ونقل هذه الخواص مهمة تركيبية نحوية خالصة، لا تتكفل بها دلالة كلمة (أحد)، ولا تتضح سياقياً كما تتضح في كلمة (رجل). والمهمة الاعقد لهذه الكلمة جاءت في جملة (كان)، ففي هذا الموضع يقول سيبويه: لو قال: ما كان مثلُك أحداً، أو ما كان زيدٌ أحداً كان ناقضاً؛ لأنه قد علم أنه لا يكون زيدٌ ولا مثلُه إلا من الناس"[٣٨]. ويمكننا أن نعيد ترتيب جمله على النحو الآتي:

ما كان مثلُكَ أحداً. أي: لا سابق منهم ولا لاحق، ولا كبير لهم ولا صغير، ولا فقير لهم ولا غني .. الخ.

ما كان زيدٌ أحداً. أي لم يكن واحداً ممن ساروا وعرفوا على الأرض.

وسيبويه هنا يبني هذه السلسلة المتناقضة على أساس (الواحد)، أي الكون الممكن، وبعد ذلك يصطدم بالعموم، ففي هذا الكون نفهم مستويين من المعنى، الأول هو التناقض الذي سيحدث بين الواحد واللاواحد، وهو ما أشار إليه سيبويه في ما تقدّم. وأما الثاني فأن يكون الواحد على (التصغير)، أي في أن يبقى (الواحد) واحداً من بين العموم، فيقف على أعتاب العموم، من دون أن يدخل في حيزه. ونص كلام سيبويه في المستوى الثاني: إلاّ أن تقول : ما كان زيدٌ أحداً، أي من الأحدين. وما كان مثلُك أحداً على وجه تصغيره، فتصير كأنّك قلت: ما ضرب زيدٌ أحداً.

ونلحظ أنّ خواص النكرة تنتقل إلى المعرفة في سلسلة بيانية، وأنّ (كان) حافظت على مسار انتقال هذه الخواص المنفتحة على العموم إلى الكون العام (الاسم)، ولم يفت سيبويه أن ينبه على استعمال (أحد) كونا عاماً مؤخراً في قوله: ولو قلت ما كان مثلَك اليوم أحدٌ. فإنّه يكون أن لا يكون في اليوم إنسان على حاله"[٣٩]. وفي هذه الجملة يتساوى المتعلقان، وتنتهي الدلالة إلى نفي صفة عامة ومألوفة في أحد الناس، وهذه المساواة في التعلق أخرجت الجملة من (التناقض)، (والتصغير)، وتحددت بتأخير (أحدٌ) وتقديم (مثلكَ)، فأصبح موضعاً من التقديم خاصاً بـ (أحد) حين تقابلها في التعليق نكرة.

وبناء على هذه المقدمة التي أكّد عليها سيبويه، ستكون جملة كان التي تنسجم من نكرتين، وإحدى النكرات هي (أحد) المنفية، ستكون هذه الجملة على نمطين: الأول منهما يقصد به النفي الاعتباطي، في أن يجعل (أحداً) منصوبة من نحو:

ما كان زيدٌ أحداً.

وما كان مثلُك أحداً.

ومثل هذا النمط يقع بالتناقض الدلالي، وفيه يقول سيبويه: لأنه قد علم أنه لا يكون زيدٌ ولا مثله إلا من الناس، ... إلا أن تقول: ما كان زيدٌ أحداً، أي من الأحدين. وما كان مثلُك أحداً على وجه تصغيره، فتصير كأنّك قلت: ما ضرب زيدٌ أحداً، وما قتلَ مثلُك أحداً"[٤٠]. وهذا النفي الاعتباطي غيّر مسار جملة كان وقلبها تماماً إلى جملة فعلية، ويمكن إطلاق مصطلح (التصغير) على كل جملة من جمل كان نزعت منها العلاقة بين كونيها وجوباً،

وحوِّلت إلى جملة فعلية بالمعنى. والمصطلح يعود إلى سيبويه. ومن هذا يمكن إطلاق تسمية (جملة كان المصغرة) على جملة: ما كان زيدٌ أحداً.

وأما النمط الثاني، فهو الذي احتفظ بعلامة الرفع لـ (أحد)، وفيه النفي (قصدي) غير اعتباطي، من نحو: ما كان مثلَك اليومَ أحدٌ.

وقصدية هذه العبارة في رأي سيبويه قائمة على أنه "لا يكون في اليوم إنسان على حاله"، ففيها الكون العام قد وقع على كلمة (أحد)، واقترن نفيها حتى لحظة الظرفية الأخيرة التي وقعت فيها الجملة، فالتغيير المشار إليه بالظرف، شمل الجميع بما فيهم الكون العام، ولم يتوقف عنده، أي إن ما حصل هو نفي مطلق لهذا الوجود، تجاوزه إلى ما بعده؛ لذا تبدو هذه الجملة كبرى في حدودها القصدية، أي يمكن أن نطلق عليها (جملة كان الكبرى) التي لا يمكن رصد زمان منظور لنفيها، أو ما يقع عليه هذا النفي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن تعويضها بجملة فعلية؛ لأن أركان هذه الجملة لا تطابق وظيفياً أركان الجملة الفعلية القياسية في النحو العربي.

وتبدو ملازمة (أحدٌ) للكون العام مسألة مفروغ منها، فهي بعد ذلك في كتاب سيبويه قياسية، نحو: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلُك فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلت فيها مستقراً" وعلى إلغاء المستقر: ما كان أحدٌ خيراً منك فيها، ومن ذلك قوله تعالى (ولم يكن له كفواً أحدٌ) الإخلاص:٤، وقد بنيت هذه الآية الكريمة على إلغاء موضع الظرفية والمستقر، وهي مثال لجملة (كان) الكبرى.

الخاتمة والنتائج

١- تظهر جملة كان في نمط مغاير لنمط الجملة الاسمية والفعلية.

٢- طبيعة العلاقة بين أركان هذه الجملة، تنأى بالجملة عن العلاقة الاشتقاقية، وتدخلها في علاقات تفريع خالصة، فالفعل (كان) ينفلت من القيد الاستعاري الطبيعي في تكوين الجملة العربية، فالتحولات والانقلابات الدلالية نادرة في الفعل نفسه، وخواصه الإشارية متجهة بالكامل للجمع بين متعلقين، أحدهما الكون العام، والآخر الكون الخاص.

٣- وبناءً على النتيجة السابقة، يمكن استخلاص قاعدة مفادها: كل تأطير وتحديد يقع من عامل نحوي على علاقة ثنائية، يقود بالضرورة إلى عزل هذا العامل عن التوسع الاستعاري، وعدم افتقاره للسياق في تحديد متعلقاته النحوية، ويمكنه أن يؤلف نمطاً خاصاً في بناء الجملة العربية، أي أن يقود سلسلة نظمية تتصف بصنف بعينه، كما اقترحت التوليدية.

٤- وإذا استقرت هذه القاعدة فإن هذا الاستقرار سيقود إلى حقيقة مهمة، وهي: أن التحول الاستعاري قائم على رأس العلاقات الاشتقاقية في الجملة العربية، وامتناعه يقود إلى امتناعها.

٥- الاشتقاق هو تحول دلالي في البنية، من نحو : دخلت البيت، ودخلت إلى البيت، وسببه هنا التوجيه الاستعاري في بنية الجملة الأولى، ويأتي من تشبيه (البيت) بالمبهم. وبهذه النتيجة نحكم أن الجملة الثانية مشتقة من الأولى، وليست فرعا عليها. والانتقال الدلالي بينهما سبّبه عامل الإبهام الخارجي الطارئ على الجملة. وإذا ما انتقلنا إلى جملة كان، فإن لنا فيها تفريعاً لا يشوبه الاشتقاق، وهو قائم على محاور متعددة، وأبرزها أن التفريع في جملة (كان) يقع على أصل واحد، أي تتساوى بنيتها الظاهرية مع العميقة.

ظاهرة التوكيد التي ترافق النواسخ بما تعارف عليه المعاصرون، ليست ظاهرة دلالية، وإنما هي قاعدة نحوية من قواعد تعليق أو إلغاء القدرة الاستعارية في الجملة. المصادر والمراجع

القرآن الكريم

– التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت، ١٤٢٠-٢٠٠٠.

– التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠. ٨٦/١.

- تفسير القاسمي، محمد جمال القاسمي، ط١، دار إحياء التراث العربي، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت. ١٩٩٤.
- جوانب من نظرية النحو، نعوم جومسكي: ترجمة مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة، ١٩٨٥.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: سيدي عبد الرحمن الثعالبي، ت. أبو محمد الغماري، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٩٦/١.
- الحجة للقراءات السبعة، أبو علي الفارسي، ت. بدر الدين قهوجي، وآخرين، ط١، دار المأمون، دمشق، ١٩٨٧.
- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري: شرح د. عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٣.
- شرح التسهيل: ابن مالك ٦٧٢هـ ت. د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١ ، هجر للطباع والنشر، مصر. ١٤١٠ – ١٩٩٠.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، د. ت. د. يحيى بشير مصري، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧- ١٩٩٦.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي ٣٦٨هـ . تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨.
- شرح المفصّل: ابن يعيش الموصلي ٦٤٣. ت. د. أميل بديع يعقوب، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤٢٢-٢٠٠١.
- ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، د.غالب المطلبي، ط١، كنوز المعرفة، عمّان، ١٤٣٠-٢٠٠٩.
- الكتاب: سيبويه، ت. عبد السلام محمد هارون، ط٣، بيروت، ١٩٨٣.
- الكشاف: الزمخشري، ت. عبد الرزاق المهدي، ط٢، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠١.
- مفهوم الجملة عند سيبويه: د. حسن عبد الغني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨-٢٠٠٧.
- المقتضب: للمبرد، ت. حسن محمد، ومراجعة أميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠-١٩٩٩.
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن، السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري، مطبعة الآداب، النجف الأشرف،

– الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، دار الأضواء،بيروت،٢٠١٠-١٤٣١.

– النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته الغريبة. الأعلم الشنتمري ٤٧٦هـ ، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلجيب، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٤٢٠-١٩٩٩.

الهوامش

[١] ينظر: جوانب من نظرية النحو، نعوم جومسكي: ترجمة مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة، ١٩٨٥. ص٤٠ وما بعدها.

[٢] ينظر: نفسه. ص٩٥ وما بعدها.

[٣] ينظر في: ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، د.غالب المطلبي، ط١، كنوز المعرفة، عمّان، ١٤٣٠-٢٠٠٩. ١٥٥. ومفهوم الجملة عند سيبويه: د. حسن عبد الغني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨-٢٠٠٧. ١٤١.

[٤] الكتاب: سيبويه، ت. عبد السلام محمد هارون، ط٣، بيروت، ١٩٨٣. ١/٣٤-٣٥.

[٥] الكتاب : ١/٤٥.

[٦] نفسه : ١/٤٥.

[٧] نفسه: ١/٤٥.

[٨] جوانب من نظرية النحو: ٩٦.

[٩] الكتاب : ١/٤٦.

[١٠] مصطلح (النسخ) ظهر متأخراً على يد ابن مالك يقول في إشارة إلى عامل الابتداء ما نصه: وكان وأخواتها أقوى منه، ولذلك انتسخ عمله بعملها. شرح التسهيل: ابن مالك ٦٧٢هـ ت. د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١ ، هجر للطباع والنشر، مصر. ١٤١٠ – ١٩٩٠. ١/ ٣٣٧.

[١١] شرح كتاب سيبويه: السيرافي ٣٦٨هـ . تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨. ونقل النص الاعلم الشنتمري في :النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته الغريبة. الأعلم الشنتمري ٤٧٦هـ ، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلجيب، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٤٢٠-١٩٩٩. ١/٢٦٧.

[١٢] الكتاب: ١/٥٠-٥١.

[١٣] ينظر: نفسه، ٥١.

[١٤] التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠. ٨٦/١.

[١٥] نفسه: ٨٥/١.

[١٦] نفسه: ٨٧/١.

[١٧] الحجة للقراءات السبعة، أبو علي الفارسي، ت. بدر الدين قهوجي، وآخرين، ط١، دار المأمون، دمشق، ١٩٨٧. ١٦٠/٣.

[١٨] من ذلك موقف الزمخشري وتقديره: وإن يكن مثقالُ ذرّة حسنةً، وإنما أنّث ضمير المثقال لكونه مضافاً إلى مؤنث. انتهى. الكشاف: الزمخشري، ت. عبد الرزاق المهدي، ط٢، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠١. ٥٤٣/١. واقتضى تأويله المستند على الإضافة إلى إعادة جملة (كان) إلى مسارها الخطي القياسي، أي خالف بهذا التأويل رؤية سيبويه. وتأثر بعض المعاصرين بهذا التأويل، منهم ابن عاشور الذي وافق أبا علي الفارسي بقوله: وجيء بفعل الكون بصيغة فعل المؤنث مراعاة للفظ ذرّة الذي أضيف إليه مثقال. لأن لفظ مثقال مبهم لا يميزه إلا لفظ ذرّة فكان كالمستغنى عنه. التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت،١٤٢٠-٢٠٠٠. ١٢٨/٤ وعند آخر يقول: التقدير وإن تك زنة الذرة. الجواهر الحسان في تفسير القرآن: سيدي عبد الرحمن الثعالبي، ت. أبو محمد الغماري، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٩٦/١. ٣٥٠/١. إلا أن من المعاصرين من خالف هذا التأويل وجرى على ما جرى عليه سيبويه ، فمنهم من ذكر الرأيين وجعل رأي سيبويه السابق، وتأويل أبي علي اللاحق، ومنه قول القاسمي: وإنّما أنّث ضمير المثقال لتأنيث الخبر. أو لإضافته الى الذرّة. تفسير القاسمي، محمد جمال القاسمي، ط١، دار إحياء التراث العربي، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت. ١٩٩٤.م٢ / ٢٩٨. ورجح الأمرين صاحب الميزان. ينظر: الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، دار الأضواء،بيروت،٢٠١٠-١٤٣١. ٣-٥٥٦/٤. وانفرد صاحب مواهب الرحمن مرجحاً تعليق كان بالخبر في قوله: إن تأنيث المضاف باعتبار المضاف إليه شاذ خصوصاً إذا كان المضاف إليه محذوفاً، والحق أن التأنيث راجع إلى الخبر. مواهب الرحمن في تفسير القرآن، السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ٢٣٣/٨.

[١٩] نص كلامه: (كان) في نحو: كان زيدٌ قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله.شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، د. ت. د. يحيى بشير مصري، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧- ١٩٩٦.ق٢. م١/ ١٠٢٣-١٠٢٤.

[٢٠] الكتاب: ٤٦/١.

[٢١] البقرة ١١٧.

[٢٢] الكتاب: ٣/ ٣٩.

[٢٣] الكتاب : ٤٧/١ .

[٢٤] الكتاب: ٥٩-٥٠.

[٢٥] الكتاب: ٥٠/١.

[٢٦] ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري: شرح د. عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٣. ١١.

[٢٧] الكتاب ٤٨/١.

[٢٨] ينظر في: المقتضب: للمبرد، ت. حسن محمد، ومراجعة أميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠-١٩٩٩. ٣٨٢/٢. وشرح المفصّل: ابن يعيش الموصلي ٦٤٣. ت. د. أميل بديع يعقوب، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤٢٢-٢٠٠١. ٣٣٩/٤.

[٢٩] شرح المفصل: ٢٢٦/١

[٣٠] الكتاب: ٥١/١.

[٣١] الكتاب: ٧٠/١.

[٣٢] نفسه: ٧٠/١.

[٣٣] ينظر نفسه: ٧١/١.

[٣٤] الكتاب: ٥٤/١.

[٣٥] نفسه: ٥٤/١.

[٣٦] الكتاب:١/ ٥٤، ٥٥.

[٣٧] الكتاب: ٥٥/١.

[٣٨] الكتاب: ١/ ٥٥.

[٣٩] نفسه: ٥٥/١

[٤٠] نفسه : ٥٥/١.